الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

171214 171214 14-65346X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

السياسات المتعلقة بالأسرة لتعزيز التنمية الاجتماعية

في الأعوام القليلة الماضية، ازداد الطلب على السياسات التي تدعم تحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بالقضاء على الفقر، والعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي، والإدماج الاجتماعي. إن تعهد رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بانتشال ملايين الناس من وهدة الفقر والاستبعاد الاجتماعي لن يتحقق إلا بتضييق الفجوة بين الجنسين، وزيادة مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب في سوق العمل، وتمكين الرجال من تحمل المزيد من المسؤوليات العائلية، وبذلك يعاد تحديد تطلعات وأدوار الجنسين.

إن فهم وإدراك الوضع العالمي والتصرف على هذا الأساس وبشكل مستدام هي التحديات الأساسية التي تواجهها الدول الأعضاء. وقد قُصد بسوق العمل وسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية تاريخياً أن تلبي احتياجات عصرها، ولا بد من تكييفها لتوائم مجتمع اليوم. إن الأسر والمجتمعات تتغير وتتطور، ولا تزال، لتصبح هياكل أكثر تعقيداً وتنوعاً. إن هذه التغيرات في المجتمعات وفي أشكال الأسر لم تنتقل مع ذلك إلى السياسات الراهنة للتنمية الاجتماعية.

ومن هنا فإننا بهذا البيان نحث لجنة التنمية الاجتماعية على أن تجعل ما يتصل بالموضوع من السياسات الاجتماعية والسياسات المتعلقة بالأسرة في مكان بارز من جدول أعمالها، وأن تتبع التوصيات المقدمة في مناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، وبخاصة بتسليط الضوء على موضوعيها الإنمائيين: التصدي لفقر الأسر والإدماج الاجتماعي، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة (يشار إليه فيما يلي بعبارة ''التوفيق بين العمل والحياة الأسرية'').

وبناء على ذلك فإننا نود التركيز على التوصيتين التاليتين ذواتي الأولوية:

١ - التوازن بين العمل والأسرة: نهج شامل للتغيير الفعال

إن السياسات الرامية إلى التوفيق بين العمل والحياة الأسرية يغلب أن تُعتبر تدابير خاصة بالنساء، أو حتى، على نطاق أضيق، خاصة بالأمهات الشابات العاملات. على أن هذا يعتبر تفسيراً تمييزياً لاحتياجات العاملين، ويؤدي إلى التطبيق غير الفعال للتدابير التي يحتاج إليها العاملون، بصرف النظر عن نوع جنسهم أو حالتهم العائلية. ومن المهم أن تتاح سياسات التوفيق أو ترتيبات العمل المرنة أو توفير الخدمات الملائمة لجميع العاملين، بصرف النظر عن الوضع الوالدي أو أعمار أطفالهم، ما دام احتياج الأسر إلى المرونة لا ينقضي

بوصول أطفالهم إلى مرحلة ما قبل الدراسة. إن أولياء أمور الأطفال الأكبر سنا والمراهقين مطالبون بتلبية مطلب مختلف ولا يقل أهمية، وهو وجود الوالدين الذي يتطلب قدراً من المرونة.

ويضاف إلى ذلك أن سياسات التوفيق يجب ألا تعتبر تدبيراً مقصوداً به الوالدان فقط: فالذين يرعَون قريبا لهم أكبر سناً أو معوقاً يواجهون أيضا حالات محددة تنطوي على مسؤوليات لها ما يبررها خارج نطاق العمل المدفوع الأجر، وهي مسؤوليات لا بد من وضعها في الاعتبار. وأخيراً فإن هذه الاحتياجات يمكن أن تكون مؤقتة وتدوم لفترات أقصر أو أطول، ويمكن أن تحدث بشكل مباغت أو أن تكون متصلة برفاهة العامل. ولذلك فإن ربطها بوضع عائلي محدد (كأن يكون العامل أحد الوالدين أو مقدماً للرعاية) يمكن أن يحدّ منها، أو يخلق تفاوتات بين العاملين قد يكون لها أثر سلبي على بيئة العمل. إن تصميم وتنفيذ تدابير التوفيق ليسا ويجب ألا يعتبرا بادرة موجهة فقط إلى النساء أو إلى العاملين الذين يتحملون مسؤوليات عائلية، بل هما تغيير عميق في طريقة تنظيم العمل والمجتمع.

وفي ضوء ما سبق، فإن سياسات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية تعتبر ضرورية لتحقيق التغيير، ورفع مستوى العمالة، والتصدي للفقر. ولذلك يتعين أن تنظم اللجنة وتنسق حملات توعية مصممة بالشكل المناسب لتحقيق أهداف خطة التنمية الاجتماعية الواردة في إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن أن يتم ذلك في شكل مجموعة إجراءات.

ومن المهم للغاية ملاحظة أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات. فالتدابير يجب أن تكيَّف: فالهيئات الخاصة والعامة يجب أن تعثر على التدابير الأكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات المحددة للعاملين فيها ولأرباب العمل. ويتعين على الدول الأعضاء، علاوة على ذلك، أن تدعم المفاوضات المتعلقة بترتيب نموذجي للعمل تتم الموافقة عليه على الصعيد الوطني وصعيد الشركات، بالتعاون الوثيق مع ممثلي أرباب العمل والعاملين وأطراف ثالثة.

٢ - فقر الأسر والاستبعاد الاجتماعي

هناك صلة واضحة ومباشرة بين صعوبات الجمع بين الحياة الأسرية والحياة المهنية وخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك فإنه لا غنى عن السياسات المتعلقة بالأسرة وبالتنمية الاجتماعية لأي سياسة أوسع نطاقاً تهدف إلى مواجهة ومنع الفقر وتحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بصفة خاصة بأضعف الأسر، كالأسر المهاجرة، والأسر الوحيدة الوالد أو الأسر الكبيرة، والأسر التي تتحمل مسؤوليات باهظة في رعاية مسنّ أو معوق من

أفرادها، فإن خطر الفقر والإبعاد (الاجتماعي والاقتصادي) يزداد جداً إذا استبعد أحد الوالدين أو كلاهما من سوق العمل أو كان أحدهما أو كلاهما بعيداً عنه.

وإذا كانت الدول الأعضاء راغبة في تخفيف حدة الفقر بشكل جاد، فإن عليها أن تضع استراتيجيات للاستثمار الاجتماعي وسياسات فعالة للعمالة، مع التركيز بقوة على الأسر التي تعاني الفقر. وعلاوة على ذلك فإنه يتعين تعضيد هذه الإجراءات بمزيج من السياسات التي تضم: (أ) الحصول على الموارد، ومنها المزايا والعلاوات، وتوفيرها؛ (ب) الحصول على الخدمات البالغة الجودة والمعقولة التكلفة والميسورة؛ (ج) ترتيبات زمنية مرنة. واتساقا مع تطور السياسات في الاتحاد الأوروبي، يوصَى بشدة بوضع سياسة راسخة للاستثمار في الأطفال وأعمارهم المبكرة (التعليم، ودعم التنشئة، والإسكان، وحصول الوالدين والأطفال على الخدمات الشاملة والمحددة الهدف). وهذا يحتاج إلى التزام طويل الأمد، وإن كانت الدراسات تشير إلى أن عائد هذا الاستثمار، سواء العائد المالي المباشر أو وفورات الميزانية العامة، عالٍ للغاية.

والخلاصة أن هناك صلة وثيقة بين النمو وخلق الوظائف ومكافحة الفقر والإدماج الاجتماعي. ولذلك فإن من المهم للغاية التسليم بالدور الأساسي الذي يمكن لشتى السياسات (الاجتماعية، والإنمائية، وسياسات العمالة، إلخ) الداعمة للأسر أن تؤديه في منع الفقر والحيلولة دون انتقاله فيما بين الأجيال.

ونود في الختام أن نشكر شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، وخصوصاً منسقي الشؤون الأسرية، على التزامهم وتفانيهم في العمل المضطلع به للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، وعلى التقدم المحرز في عام ٢٠١٤.